

مشروع خطة أطروحة للتسجيل لدرجة الدكتوراه

العنوان باللغة العربية:

الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات القانونية
بمكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية تنظيمية

ب. العنوان باللغة الإنجليزية:

The Legal Framework for Using Artificial Intelligence in Developing Legal
Services by Law Firms in the Kingdom of Saudi Arabia – An Analytical
Regulatory Study

اسم الباحث : حسان صلاح عبد الرحمن جمبي

الرقم الاكاديمي : ٢٤٢٠٠٢٢٩٩

البرنامج : دكتوراه القانون

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

مقدمة الدراسة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة تقنية متسارعة، أبرز مظاهرها تصاعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاسيما في المجالات المهنية التخصصية مثل المحاماة، وقد باتت أدوات الذكاء الاصطناعي التنبؤية والتوليدية تستخدم تدريجياً في تحليل المستندات القانونية، وإنشاء العقود، والبحث في السوابق القضائية، وتقديم الدعم القانوني المؤتمت.

هذا التقدّم يطرح تساؤلات قانونية ومهنية عميقة حول حدود التوظيف، والمسؤولية، والموثوقية، خاصة في البيانات العدلية المنظمة، حيث إنه في المملكة العربية السعودية برز اهتمام رسمي متزايد بتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي يتجسد في جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" التي أصدرت في (نوفمبر، ٢٠٢٣) وثيقة بعنوان "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

أكدت فيها على ضرورة تقليل المخاطر المحتملة والأضرار غير المقصودة، وهو ما يبرز التوجه الرسمي نحو تقنين وضبط استخدام هذه التقنية داخل القطاعات المهنية مؤكدة في وثيقتها الرسمية أنه :

"يجب على نظام الذكاء الاصطناعي العمل على تقليل المخاطر المحتملة والأضرار غير المقصودة إلى أدنى حد ممكن"^(١)

إلا أن هذا التوجيه الأخلاقي لم يُترجم بعد إلى إطار تنظيمي متكامل داخل بعض القطاعات المهنية الحساسة، وعلى رأسها مهنة المحاماة.

ومن واقع تجربتي الميدانية التي خضتها داخل مكاتب محاماة سعودية وبعض الجهات القانونية، تبين وجود استخدام جزئي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ولكن دون وجود إطار قانوني ينظم هذا الاستخدام، أو يُحدد مسؤولية المحامي في حال حدوث خطأ تقني، أو يحفظ خصوصية بيانات العملاء ضمن قواعد واضحة ومُلزمة، ويظهر نظام المحاماة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ، كإطار التنظيمي الأساسي للمهنة، حيث تنص المادة (٤١) منه على أنه:

١. SDAIA، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر موقع الهيئة.

"يجوز للمحامي السعودي المحترف الاستعانة بمحامٍ معتمد غير سعودي في مكتبه، بشرط تحمّله المسؤولية الكاملة وخضوع العلاقة لضوابط تفصيلية تُصدر باللائحة التنفيذية"^(٢)

لكن هذه المادة – وسائر اللائحة – لم تتطرق بشكل صريح إلى توظيف الأدوات التقنية الذكية، ولا إلى حدود المسؤولية الناتجة عن استخدامها، مما يفتح الباب أمام إشكالات قانونية تتعلق بالمهنية والخصوصية والتبعية.

وقد أشار الدكتور خالد المالكي (٢٠٢٤) في دراسته: (المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي) :

"التشريع والفقه السعودي لم يحددا بعد كيفية التعامل مع الأفعال الناتجة عن أنظمة ذكية مستقلة، ما يُظهر حاجة ماسّة إلى تنظيم تشريعي يعالج هذا الفراغ"^(٣)

من هذا المنطلق، تتناول هذه الدراسة – ذات الطبيعة التحليلية التنظيمية – الإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، وتسعى إلى تقديم معالجة نوعية تكشف أوجه القصور في التنظيم القائم، وتقترح إطاراً وطنياً متكاملًا يضمن التوظيف الآمن والمهني لهذه التقنيات. ويستند التحليل إلى مراجعة عدد من الأنظمة السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام التعاملات الإلكترونية، لتقييم مدى كفاءتها في ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي قانونياً ومهنيًا. كما تركز الدراسة على استقراء واقع الممارسة التقنية في مكاتب المحاماة، وتشخيص التحديات النظامية والمهنية المصاحبة لها، تمهيداً لبناء تصور تنظيمي وطني يحقق التوازن بين الكفاءة التقنية من جهة، ومتطلبات حماية الخصوصية والمسؤولية القانونية من جهة أخرى، ويعزز في الوقت ذاته الاستخدام الآمن والمنظم للتقنيات الذكية في البيئة العدلية السعودية.

٢. نظام المحاماة السعودي، المرسوم الملكي (م/٣٨) بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ، المادة (٤١)، متاح من موقع وزارة العدل / الهيئة السعودية للمحامين laws.boe.gov.sa+6alsayeed.net+6idc.gov.sa+6.

٣. المالكي، خالد بن عبد الرحيم. (2024). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية تأصيلية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد ٤٧. متوفر PDF من المكتبة الرقمية الإسلامية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: (في حدود ٥٠٠ كلمة)

شهدت مهنة المحاماة، في السنوات الأخيرة، تحولات لافتة بفعل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث بدأت أدوات ذكية تدخل في مجالات تحليل الوثائق، وصياغة العقود، وإدارة البيانات القانونية، وتقديم استشارات أولية، مما انعكس على طبيعة العمل القانوني، وساهم في تعزيز الكفاءة والسرعة. إلا أن هذا التوسع يثير إشكالات قانونية وتنظيمية متعددة تتعلق بحماية حقوق العملاء، ومدى نظامية المخرجات، وتحديد المسؤوليات القانونية داخل المهنة.

في المملكة العربية السعودية، ورغم الخطوات الجادة نحو التحول الرقمي، وصدر عدد من الوثائق المهمة مثل "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، لا تزال هناك فجوة واضحة في التنظيم القانوني لاستخدام هذه التقنيات داخل مكاتب المحاماة. فعدد من الأنظمة ذات الصلة، كنظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، لا تقدم معالجة صريحة أو تفصيلية لهذه المسألة المستجدة، سواء من حيث التكيف القانوني، أو المسؤوليات، أو الضمانات.

كما يُلاحظ تنامي استخدام الأفراد أنفسهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانونية، في صياغة عقودهم، أو كتابة مذكراتهم، أو فهم أنظمتهم، مما يعرضهم لمخاطر قانونية حقيقية نتيجة نقص الوعي بالنظام، أو الاعتماد على أدوات لا تعكس الخصوصية التشريعية للسعودية، ولا تأخذ في الاعتبار السياقات النظامية الدقيقة، مما يضع تحدياً إضافياً على المشرع ومهنة المحاماة معاً.

ومن خلال مراجعتي للدراسات السابقة، يظهر أن أغلبها تناول الذكاء الاصطناعي إما من زاوية قضائية أو فقهية نظرية عامة، دون تخصيص كافٍ للتطبيقات المهنية لهذه التقنية داخل مكاتب المحاماة. ومن أبرز هذه الدراسات: دراسة د. خالد المالكي (٢٠٢١م) حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي^(٤)، والتي ركزت على التوصيف النظري للمسؤولية، دون أن تتطرق إلى أبعاد الاستخدام المهني أو الإشكالات العملية التي يطرحها الواقع الميداني داخل مكاتب المحاماة.

٤. المالكي، خالد بن عبد الرحيم. (2024). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية تأصيلية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد ٤٧، متوفر PDF من المكتبة الرقمية الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن الذكاء الاصطناعي المقصود في هذه الدراسة يتمثل في الأدوات التنبؤية أو التوليدية التي تُستخدم فعليًا داخل مكاتب المحاماة في المملكة العربية السعودية، لأغراض مثل تحليل المستندات، وتوليد النصوص القانونية، وإدارة بيانات القضايا، وليس المقصود الأنظمة الرقمية العامة أو الذكاء الاصطناعي المستخدم في القضاء.

ومن هنا، تتحدد مشكلة الدراسة في قصور الإطار النظامي في المملكة العربية السعودية عن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات القانونية داخل مكاتب المحاماة، سواء من حيث التكيف القانوني للمخرجات، أو تحديد المسؤولية النظامية، أو ضمانات حماية البيانات، في ظل غياب تصور تنظيمي واضح يحدد نطاق الاستخدام المشروع ويؤكد هذا التحول التقني. ويزداد تعقيد هذه الإشكالية مع تزايد اعتماد المكاتب القانونية والأفراد على هذه التقنيات دون مرجعية قانونية دقيقة أو إطار تشريعي متكامل يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لها.

بناءً على ما تبين من فجوات تشريعية وتنظيمية، فإن هذه الدراسة تتجه نحو صياغة إطار قانوني وطني متكامل لتنظيم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، يقوم على ثلاثة محاور رئيسية مترابطة: أولاً، وضع معايير دقيقة وملزمة لترخيص وتشغيل الأدوات التقنية الذكية، بما يضمن موثوقية المخرجات وحجيتها النظامية؛ ثانياً، إقرار ضوابط تفصيلية لحماية الخصوصية وسرية بيانات العملاء، وتحديد المسؤوليات النظامية والمهنية بدقة تجاه أي إخلال أو ضرر؛ ثالثاً، إنشاء آليات رقابة وحوكمة مهنية داخل المكاتب، تعزز الاستخدام المنضبط والأمن للتقنيات، وتحد من المخاطر المرتبطة بها. ويهدف هذا الإطار المقترح إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من مزايا الكفاءة التقنية التي توفرها هذه الأدوات، وضمان حماية الحقوق والمتطلبات النظامية، في انسجام تام مع مستهدفات التحول العدلي الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الأسئلة البحثية:

- ١- إلى أي مدى تنتشر استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة السعودية المرخصة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، وما أبرز مجالات هذا الاستخدام وأساليب الحوكمة الداخلية المطبقة لإدارته؟
- ٢- ما مدى كفاية الإطار النظامي السعودي القائم لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية التي تقدمها مكاتب المحاماة، وذلك وفق معايير الشمول، والاتساق، والقابلية للإنفاذ؟
- ٣- كيف يمكن تكييف المخرجات الصادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي— وخاصة العقود، والمذكرات، والتقارير القانونية—قانونيًا وفقًا للأنظمة السعودية ذات الصلة؟
- ٤- ما حدود المسؤولية النظامية والمهنية المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة، وما الضمانات والآليات النظامية الكفيلة بحماية الخصوصية وسرية بيانات العملاء؟
- ٥- ما أوجه القصور التنظيمي أو الفراغ التشريعي عند مقارنة الوضع السعودي بالتجارب الدولية المختارة (الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وما الدروس القابلة للتكيف مع البيئة القانونية السعودية؟
- ٦- ما التصور التنظيمي المتكامل والقابل للتطبيق الذي يوازن بين الكفاءة التقنية والحماية النظامية في بيئة مكاتب المحاماة السعودية، وبما ينسجم مع مستهدفات التحول العدلي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بموضوع معاصر وذو طابع استراتيجي يمس التطور المهني والتشريعي في البيئة العدلية السعودية، حيث تتناول إشكالية تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، في وقت تتسارع فيه مبادرات التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتمثل القيمة العلمية للدراسة في مساهمتها في إثراء الأدبيات القانونية المحلية والعربية، من خلال تحليل لم يُتناول بعمق سابقًا في سياق المحاماة تحديدًا، مما يمنحها أصالة أكاديمية ويوفر مرجعًا علميًا منهجيًا للباحثين مستقبلاً في مجال القانون والتقنية. كما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق، من خلال تصور تنظيمي مقترح يمكن الاستفادة منه تشريعيًا ومهنيًا في ضبط العلاقة بين التقنية والممارسة

القانونية، بما يعزز موثوقية مخرجات الذكاء الاصطناعي ويحفظ حقوق المتعاملين به. وتبرز أيضًا الأهمية الاقتصادية للدراسة في كونها تسهم في تقنين استخدام أدوات تقنية ذات تكلفة مرتفعة عند سوء الاستخدام، أو عند غياب التنظيم، مما يقلل من المخاطر القانونية والمهنية ويزيد من كفاءة الاستثمار في القطاع العدلي الخاص. أما على المستوى المجتمعي، فتوفر الدراسة أساسًا تنظيميًا يحمي الأفراد والمؤسسات من الوقوع في مخالفات نظامية ناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي دون إطار قانوني واضح. وتخدم نتائجها أيضًا المجتمع القانوني من ممارسين ومشترعين، عبر توضيح الأبعاد النظامية للتعامل مع هذه التقنيات، واقتراح مسارات تشريعية ومهنية واقعية تراعي خصوصية البيئة السعودية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية وتنظيمية شاملة للإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة داخل المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل الأنظمة السعودية ذات العلاقة بتنظيم مهنة المحاماة وحماية البيانات والتعاملات الإلكترونية، بهدف تقييم مدى كفاءتها وقدرتها على مواكبة التحول التقني داخل المكاتب القانونية.

٢. تقييم الحجية القانونية للمخرجات الصادرة عن أدوات الذكاء الاصطناعي مثل العقود والمذكرات والتقارير القانونية، مع بيان الضوابط النظامية التي تحكم اعتمادها والآثار القانونية المترتبة على استخدامها دون إطار قانوني منضبط.

٣. تحديد أبعاد المسؤولية القانونية والمهنية الناتجة عن اعتماد مكاتب المحاماة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودراسة المسؤوليات المترتبة على كل من المطور والمستخدم وجهات الإشراف.

٤. تحليل واقع الاستخدام غير المنظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، سواء من قبل مكاتب غير مرخصة أو أفراد غير مختصين، وبيان التحديات التي تفرضها هذه الممارسات على المهنة والبيئة التنظيمية.

٥. إجراء دراسة مقارنة للتجارب التنظيمية الدولية الرائدة في تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية، بهدف استخلاص النماذج القابلة للتطبيق في السياق السعودي وتحديد أوجه القصور القائمة.

٦. اقتراح تصور تنظيمي وطني متكامل يوازن بين الكفاءة التقنية، وحماية الحقوق النظامية والمهنية، ويسهم في تعزيز التحول العدلي الرقمي بما ينسجم مع مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

الإطار النظامي الحالي في المملكة العربية السعودية لا يوفر حماية كافية للخصوصية ولا يحدد المسؤولية المهنية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة.

الفرضية الثانية:

عدم وجود معايير واضحة لحجية العقود والمذكرات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى احتمالية اعتبارها ناقصة قانونيًا أو غير معتمدة في الإجراءات النظامية.

الفرضية الثالثة:

استخدام الأفراد غير المتخصصين لتقنيات الذكاء الاصطناعي القانونية يعرضهم لخطر فقدان حقوقهم القانونية بسبب عدم التكييف النظامي أو الإشراف القانوني.

الفرضية الرابعة:

الضوابط التنظيمية في التجارب الدولية المتقدمة (مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة) تتضمن عناصر يمكن تبنيها محليًا لتطوير تنظيم الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة السعودية.

الفرضية الخامسة :

صياغة إطار تنظيمي متكامل لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة يسهم بشكل ملموس في تعزيز كفاءة الخدمات القانونية ودعم التحول العدلي الرقمي وفق رؤية ٢٠٣٠.

نموذج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نموذج تحليلي تنظيمي مقارنة، يستند إلى المنهج التحليلي لفحص الأنظمة السعودية ذات العلاقة، والمنهج المقارن لرصد التجارب الدولية، بما يعزز الفهم القانوني العميق لتقنيات الذكاء الاصطناعي في البيئة المهنية القانونية.

ويتكوّن النموذج من أربعة محاور تكاملية:

المحور الأول: التحليل النظامي الوطني

يُركز هذا المحور على تحليل الأنظمة السعودية ذات الصلة بمهنة المحاماة والذكاء الاصطناعي، مثل:

- نظام المحاماة،
 - نظام المعاملات المدنية،
 - نظام حماية البيانات الشخصية،
 - نظام الإجراءات الجزائية،
 - نظام الإثبات،
- وغيرها من النصوص النظامية واللوائح التنفيذية.
- ويهدف هذا المحور إلى قياس مدى استيعاب هذه الأطر الحالية للتطورات التقنية، وكفاءتها في تنظيم توظيف الذكاء الاصطناعي داخل المهنة القانونية

المحور الثاني: التكيف القانوني والمهني

يعالج هذا البعد الإشكاليات الناتجة عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمال المحاماة، مثل:

- مدى حجية المستندات الناتجة عن أدوات الذكاء الاصطناعي،
- الحدود القانونية للمسؤولية المدنية والمهنية،

- العلاقة بين المطور والمستخدم،
- مدى مشروعية اعتماد الأدوات التنبؤية والتوليدية في إعداد المذكرات والعقود.
- ويُعتمد في ذلك على دراسة فقهية ونظامية مدعومة بأمثلة ومراجع محلية.

المحور الثالث: مقارنة بالتجارب الدولية

يتضمن هذا المحور استعراضاً قانونياً دقيقاً لأبرز التجارب التنظيمية في دول مثل:

- الاتحاد الأوروبي،
 - المملكة المتحدة،
 - الولايات المتحدة،
 - وبعض الدول العربية ذات الأطر الحديثة.
- ويُستهدف من خلاله استقراء الآليات النظامية المتبعة في هذه الدول لتقنين الذكاء الاصطناعي، وتحليل مدى إمكانية نقل أو تكييف هذه النماذج في البيئة السعودية.

المحور الرابع: التصور التنظيمي المقترح

بناءً على ما يتم التوصل إليه من تحليل فجوات وتحديات، تقدم الدراسة تصوراً تشريعياً مقترحاً يشمل:

- معايير تشغيل وترخيص أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية،
 - اشتراطات حفظ الخصوصية وحقوق العملاء،
 - قواعد المسؤولية النظامية والمهنية،
 - ضوابط الاستعانة بهذه التقنيات في خدمات الاستشارات والتقاضي.
- ويُربط هذا التصور برؤية المملكة ٢٠٣٠، وخاصة محور التحول الرقمي العدلي.

الدراسات المرجعية:

شهدت البيئة الأكاديمية السعودية والعربية اهتمامًا متناميًا بموضوع الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، إلا أن معظم تلك الدراسات تركّزت في الجوانب العامة كالمسؤولية والتكييف الفقهي، دون أن تمتد بعمق إلى الإطار التنظيمي والمهني لمكاتب المحاماة. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات المرجعية ذات الصلة، مع تحليل نقدي لمجالات تقاطعها مع هذه الدراسة:

1- خليل، محمد سعيد. (2022) المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. هدفت إلى تحليل الأبعاد القانونية للمسؤولية في حال استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبيّنت أن غياب الشخص الطبيعي أو الاعتباري يعيق تحديد المسؤولية القانونية بدقة.

تميّز هذه الدراسة: تركز الدراسة الحالية على ممارسات مهنية فعلية، كتوقيع العقود القانونية، وليس على الجوانب النظرية للمسؤولية فقط.

2- المالكي، خالد. (2023) المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي.

تناولت الدراسة العلاقة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي بشأن المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التقنية. **تميّز هذه الدراسة:** تعتمد الرسالة الحالية نتائج هذه الدراسة كأساس لتصوير تنظيمي مهني أكثر تخصصًا بمهنة المحاماة.

3- الغنامي، نايف بن ناشي. (2024) الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية.

ركزت على الضوابط النظامية للعقود الذكية والتوقيع الإلكتروني. **تميّز هذه الدراسة:** توسّع الرسالة الحالية نطاق التحليل ليشمل الخدمات القانونية في مكاتب المحاماة، وليس العقود فقط.

4- العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (2024) الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية.

ركزت على الحجية النظامية للعقود الذكية وأوصت بإطار قانوني شامل. **تميّز هذه الدراسة:** تعتبر العقود الذكية أحد مخرجات أدوات الذكاء الاصطناعي التي تتناولها الرسالة ضمن تصور شامل يشمل البنية المؤسسية والتنظيمية.

5- رجب، ياسر محمد عبدالسلام. (2023) دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة.

درست التجارب الدولية في وضع السياسات الأخلاقية، مع التركيز على العلاقة بين التنظيم والسياسات العامة.

تميّز هذه الدراسة: بينما تركّز الدراسة الحالية على التنظيم القانوني المباشر والتشريعي في المجال المهني، اقتصرَت الدراسة السابقة على البعد الأخلاقي العام.

التحليل النقدي المقارن:

على الرغم من القيمة العلمية لكل دراسة من الدراسات السابقة، إلا أن أيّاً منها لم تتناول بشكل مباشر:

- واقع الممارسة المهنية في مكاتب المحاماة السعودية.
- مسؤولية المحامي النظامية عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.
- تصور تشريعي متكامل يتضمن الترخيص، والرقابة، وتحديد الأدوار القانونية للأدوات الذكية.

ومن هنا، تنبع أهمية هذه الرسالة في تقديم معالجة منهجية تحليلية، قائمة على احتياجات واقعية لمهنة المحاماة، تسعى لسد فراغ تنظيمي لا تزال الدراسات السابقة بعيدة عن تغطيته بالكامل.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

أولاً: الذكاء الاصطناعي

◊ التعريف النظري:

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الأنظمة التقنية على محاكاة السلوك البشري، بما في ذلك التعلم واتخاذ القرار، لتنفيذ مهام معقدة كانت تتطلب تدخلًا بشريًا، ويُستخدم على نطاق واسع في القطاعات المتقدمة مثل القانون والتحليل القضائي.^(٥)

◊ التعريف الإجرائي:

في سياق هذه الدراسة، يُقصد بالذكاء الاصطناعي مجموعة الأدوات الذكية التنبؤية أو التوليدية المستخدمة فعليًا داخل مكاتب المحاماة السعودية، بهدف إعداد العقود، وتحليل القضايا، وتقديم استشارات قانونية عبر تقنيات مؤتمتة.^(٦)

ثانيًا: مكاتب المحاماة

◊ التعريف النظري:

هي جهات مرخصة بموجب النظام، تختص بممارسة مهنة المحاماة، وتشمل خدماتها المرافعة، والاستشارات، والتحكيم، والتوثيق، ضمن إطار نظامي معتمد.^(٧)

◊ التعريف الإجرائي:

المقصود بها في هذه الدراسة: الكيانات القانونية المرخصة في المملكة العربية السعودية والتي بدأت، أو يُحتمل أن تبدأ، بتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدماتها القانونية بشكل أكثر كفاءة وتنظيمًا.

(٥) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، نوفمبر ٢٠٢٣.

(٦) وثيقة "إطار تبني الذكاء الاصطناعي"، سدايا، ٢٠٢٣.

(٧) نظام المحاماة، المرسوم الملكي م/٣٨، بتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ.

ثالثاً: الإطار القانوني

◊ التعريف النظري:

يتكون الإطار القانوني من مجموعة الأنظمة، والتشريعات، واللوائح التي تنظم مجاًلاً محدداً داخل الدولة، وتحدد العلاقات القانونية والحقوق والواجبات ذات الصلة.^(٨)

◊ التعريف الإجرائي:

يشير في هذا السياق إلى الأنظمة السعودية ذات الصلة بتنظيم الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، وغيرها من الأطر التشريعية ذات العلاقة.

رابعاً: المسؤولية القانونية

◊ التعريف النظري:

هي التزام ينشأ نتيجة فعل أو امتناع يخالف النظام، ويترتب عليه جزاء قانوني أو تعويض، وتُقسم إلى مدنية، وجنائية، وتأديبية، بحسب طبيعة الفعل والضرر المترتب عليه.^(٩)

◊ التعريف الإجرائي:

تُفهم هنا باعتبارها الآثار القانونية المترتبة على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، عند حدوث ضرر نتيجة خلل في التكييف القانوني للمخرجات أو إخلال بالضوابط التنظيمية المعتمدة.

(٨) د. محمد شحادة إسماعيل، "تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٢٣.

(٩) د. خالد المالكي، "المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٢٠٢٤.

خامساً: الخصوصية وحماية البيانات

◊ التعريف النظري:

تشير إلى حق الأفراد في التحكم ببياناتهم الشخصية، ومنع جمعها أو معالجتها أو الإفصاح عنها دون موافقة صريحة، وذلك ضمن الضوابط النظامية التي تكفل هذا الحق.(١٠)

◊ التعريف الإجرائي:

تُفهم في هذه الدراسة ضمن نطاق حماية المعلومات القانونية الخاصة بالعملاء أثناء استخدامها أو تخزينها أو تحليلها عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة.

سادساً: التحول الرقمي العدلي

◊ التعريف النظري:

عملية تطوير قطاع العدالة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، بهدف تحسين الكفاءة، وتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية، وضمان الشفافية والنزاهة.(١١)

◊ التعريف الإجرائي:

يُقصد به في هذا السياق إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمات مكاتب المحاماة السعودية كجزء من خطة التحول الرقمي العدلي التي تتبناها المملكة في إطار رؤية ٢٠٣٠.

(١٠) نظام حماية البيانات الشخصية، المرسوم الملكي م/١٩ لعام ١٤٤٣هـ.

(١١) وزارة العدل، "تقرير التحول الرقمي"، ٢٠٢٢.

إجراءات الدراسة: (في حدود ورقتين)

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج القانونية العقلية والإجرائية، بما يتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وذلك وفقاً للتصنيف العلمي المعتمد في الدراسات القانونية، على النحو التالي:

- **المنهج الاستنباطي (التحليلي):** ويُعد المنهج الرئيسي في هذه الدراسة، حيث يقوم الباحث بتحليل النصوص النظامية السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، بهدف الكشف عن مدى كفايتها في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل مكاتب المحاماة، والوقوف على أوجه القصور والتداخل بين النصوص القائمة.
- **المنهج الاستقرائي (التأصيلي):** ويستخدم عند معالجة المواضيع التي لا تزال محل فراغ تشريعي، أو التي تفتقر إلى تنظيم تفصيلي، وذلك بهدف صياغة رؤية تنظيمية مقترحة أكثر وضوحاً وشمولاً، تستند إلى استقراء التطبيقات العملية وتحليل الفجوات في الأنظمة، واقتراح حلول نظامية يمكن اعتمادها في البيئة السعودية.
- **المنهج المقارن:** ويوظف في الفصل الرابع من الرسالة، بهدف إجراء مقارنة بين التجربة التنظيمية السعودية وعدد من النماذج الدولية الرائدة (مثل: الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، بغرض استخلاص الممارسات الأفضل والاستفادة منها في تطوير التصور التنظيمي الوطني.
- **المنهج الوصفي:** ويظهر بشكل مساند من خلال استعراض الأدبيات النظامية والفقهية والآراء القانونية ذات العلاقة، وتحليلها من منظور تطبيقي، لبيان واقع استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المهنة، وبيان موقع المملكة من خارطة التنظيم القانوني المقارن.

مجتمع وعينة الدراسة:

• مجتمع الدراسة:

ينصرف مجتمع هذه الدراسة إلى الإطار النظامي والمجال المهني الذي تتفاعل فيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية. ويتكوّن على وجه التحديد من:

١. النصوص النظامية واللوائح السعودية ذات العلاقة المباشرة باستخدام التقنية داخل القطاع القانوني، مثل: نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، ونظام الإثبات وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة.

٢. الجهات المهنية والتنظيمية ذات الدور في تقنين الذكاء الاصطناعي أو توجيه استخدامه، مثل: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، ووزارة العدل، وهيئة المحامين.

٣. البيئة التطبيقية داخل مكاتب المحاماة التي بدأت فعليًا بتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها، سواء في صياغة العقود، أو تحليل الوقائع، أو إدارة البيانات القانونية.

٤. المراجع العلمية والبحوث المنشورة ذات الصلة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، والتي تُشكل جزءًا من الخلفية التحليلية للدراسة.

ويمثل هذا المجتمع الإطار الفعلي الذي تُبنى عليه الدراسة، من حيث التحليل النظامي، والتوصيف المهني، واستقراء واقع الاستخدام التقني في البيئة القانونية السعودية.

• عينة الدراسة:

تستند عينة الدراسة إلى اختيار هادف لعدد من العناصر الممثلة لمجتمع الدراسة، وفق معايير التخصص والارتباط المباشر بموضوع البحث، وتتمثل في الآتي:

١. الأنظمة السعودية ذات العلاقة المباشرة بتنظيم مهنة المحاماة واستخدام التقنية، مثل: نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، ونظام الإثبات. وقد وقع عليها الاختيار باعتبارها المرجع القانوني الذي يُفترض أن يضبط العلاقة بين التقنية والممارسة المهنية.

٢. وثائق تنظيمية صادرة عن جهات رسمية، مثل وثيقة "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" الصادرة عن سدايا، وإطار تبني الذكاء الاصطناعي،

لكونها تمثل التوجه المؤسسي الرسمي في المملكة نحو تقنين استخدام هذه التقنيات.

٣. **مجموعة محددة من مكاتب المحاماة السعودية** التي بدأت فعليًا بتجريب أدوات الذكاء الاصطناعي في تقديم خدماتها، وقد تم رصدها وتحليل نماذج من ممارساتها باعتبارها تمثل البعد التطبيقي للدراسة.

٤. **نماذج تنظيمية دولية (٣ تجارب مقارنة)**، تم اختيارها من دول ذات تقدم تشريعي في المجال، لعرضها فقط ضمن فصل المقارنة بهدف استخلاص عناصر قابلة للتكيف مع البيئة السعودية.

وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على مدى صلتها المباشرة بموضوع الرسالة، وقدرتها على تغطية الجوانب التنظيمية والمهنية والفكرية المطلوبة للتحليل المتكامل.

حدود الدراسة: (المكانية ، الزمانية ، البشرية)

أولاً: الحدود المكانية

تتخصص الدراسة في المملكة العربية السعودية، باعتبارها البيئة النظامية والمهنية المستهدفة، وموضع التحليل التنظيمي لأطر توظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة.

ثانياً: الحدود الزمانية

تشمل الفترة من عام ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٥م، وهي مرحلة شهدت تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام الرسمي بتقنين الذكاء الاصطناعي، وصدور وثائق تنظيمية ومبادرات رقمية ترتبط بموضوع الدراسة.

ثالثاً: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على المحامين النظاميين والممارسين داخل مكاتب المحاماة، والجهات التنظيمية ذات العلاقة، دون التوسع إلى القضاة أو الأفراد خارج الإطار المهني القانوني.

وسائل جمع بيانات الدراسة

توظف هذه الدراسة منهجاً نوعياً تحليلياً يستند إلى أدوات متعددة لجمع البيانات، تتكامل فيما بينها لفهم الإطار القانوني لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة بالمملكة، وتشمل:

1 - تحليل النصوص النظامية

تم اعتماد تحليل متعمق للأنظمة السعودية ذات العلاقة، مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، ونظام الإثبات، بهدف استخلاص القواعد المنظمة لاستخدام التقنيات الذكية في القطاع العدلي، مع ربطها بتطبيقات المحاماة تحديداً.

2 - مراجعة الوثائق التنظيمية والتقارير الرسمية

تم الرجوع إلى وثائق تنظيمية أصدرتها جهات رسمية، أبرزها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) ووزارة العدل، مثل وثيقة "مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" وتقارير التحول العدلي الرقمي، كونها تمثل توجه الدولة نحو دمج الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية.

3 - رصد الممارسات المهنية داخل مكاتب المحاماة

شملت الدراسة تتبعاً لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل بعض المكاتب، من خلال الاستفادة من النماذج التالية:

- **Kira Systems** منصة تحليل عقود تعتمد الذكاء الاصطناعي، بدأت تجربتها لدى مكاتب سعودية ضمن بيئة الأعمال والاستشارات.
- **CaseText (CoCounsel)** أداة بحث قانوني ذكية، تستعمل عالمياً وتم تجربتها من قبل بعض المكاتب محلياً كمساعد بحث قضائي.
- **Legal Robot** برنامج دولي لتحليل العقود وتقييم المخاطر، مع إمكانية اعتماد أدوات مشابهة محلياً.
- كما تشمل الدراسة الإشارة إلى أدوات مساعدة مثل:
- **ChatGPT (OpenAI)** يُستخدم بشكل غير رسمي في صياغة المذكرات ومراجعة العقود، تحت إشراف المحامين.
- **DeepSeek-V2** أداة تحليل نصوص قانونية مدمجة في بعض بيئات البرمجة القانونية، مرشحة للتوسع مستقبلاً محلياً.
- ويُمثل هذا الرصد أداة تقييم ميدانية تبرز مدى الجاهزية التقنية للمكاتب القانونية في المملكة.

4 - مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على تحليل عدد من الأبحاث والرسائل العلمية المنشورة في الجامعات السعودية والعربية، والتي تناولت العلاقة بين الذكاء الاصطناعي

والتنظيم القانوني، بهدف تحديد الفجوات المنهجية والاستفادة من الأطر النظرية القائمة لتدعيم التحليل التنظيمي في الدراسة.

المعالجات الإحصائية المقترحة

تستند هذه الدراسة إلى معالجات تحليلية نوعية تتناسب مع طبيعتها القانونية والتنظيمية، حيث لا تسعى إلى جمع بيانات كمية أو قياس اتجاهات ميدانية، بل تهدف إلى تحليل الإطار النظامي السعودي الحاكم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمات مكاتب المحاماة، واستقراء مدى كفايته وتماشيه مع التطبيقات التقنية الحديثة. وبناءً على ذلك، تم تبني معالجات منهجية تعتمد على تحليل النصوص النظامية والممارسات المهنية الفعلية، بما يعكس منطقاً بحثياً منسجماً مع الدراسات التنظيمية المقارنة. وتتمثل هذه المعالجات في:

1- التحليل النظامي المقارن

تُوظف هذه الأداة لتحليل الأنظمة السعودية ذات العلاقة (كنظام المحاماة، وحماية البيانات الشخصية، والإثبات)، ومقارنتها بإطارات قانونية في بعض التجارب الدولية الرائدة، كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه المقارنة إلى إبراز الفروقات، وتحديد أوجه القصور والتقاطع، مما يثري نتائج الدراسة ويُسهّم في بناء تصور تنظيمي متكامل.

2- تحليل المضمون القانوني

يُستخدم هذا الأسلوب لتحليل الوثائق الرسمية والنصوص النظامية والتقارير الحكومية ذات العلاقة، كوثائق الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، ووزارة العدل، وغيرها. ويهدف إلى استخراج المفاهيم والتنظيمات والضوابط القانونية الحاكمة للتقنيات الذكية، وتحديد مساحات الغموض أو التداخل داخل الإطار النظامي القائم.

3- الاستقراء المنهجي

يتم من خلاله تتبع المبادئ القانونية والاتجاهات التنظيمية المتناثرة في مصادر متعددة، وربطها بمنهجية تحليلية تهدف إلى صياغة فهم شمولي للتطور التشريعي، واستنتاج ما ينبغي تعديله أو استحداثه في النظام السعودي، على ضوء التحول الرقمي المتسارع والتحديات التقنية المتجددة.

4 - تحليل الواقع المهني والتقني

تركّز هذه المعالجة على استقراء التجارب العملية داخل بعض مكاتب المحاماة السعودية، التي بدأت في إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات القانونية. وتستند إلى توصيف استخدام أدوات مثل:

- Kira Systems لفحص العقود
 - CaseText للبحث القانوني
 - ChatGPT و DeepSeek للمساعدة التوليدية والتحليلية.
- كما تُشير الدراسة إلى إمكانية تطوير أو تبني أدوات محلية مشابهة لها في البيئة السعودية، في ضوء جهود التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

خطوات تنفيذ خطة الدراسة

تتضمن خطة الدراسة المقترحة مجموعة من الخطوات المرحلية المنهجية التي سيتم اتباعها بعد اعتماد موضوع الأطروحة، بغرض تنفيذ الدراسة بصورة منهجية دقيقة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاطلاع المنظم على الأدبيات والمصادر، من خلال جمع ودراسة النصوص النظامية، والدراسات الأكاديمية، والتقارير الرسمية المتعلقة بتنظيم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وذلك لبناء خلفية علمية متماسكة تنطلق منها الدراسة.

ثانياً: تحليل الإطار النظامي السعودي، من خلال مراجعة الأنظمة ذات الصلة مثل نظام المحاماة، ونظام حماية البيانات، ونظام الإثبات، بهدف فهم الأبعاد التنظيمية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية.

ثالثاً: مقارنة الإطار المحلي بالتجارب الدولية، عبر تحليل نماذج مختارة من دول رائدة تشريعياً، مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لاستخلاص نقاط القوة ومجالات التحسين الممكنة في الإطار التنظيمي السعودي.

رابعاً: تحليل واقع الممارسة المهنية في السعودية، برصد وتوثيق استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة السعودية، مثل Kira و CaseText و ChatGPT، وتحليل مدى توافقها مع الإطار النظامي الحالي.

خامساً: تحليل المضمون النظامي والفهمي، وذلك من خلال دراسة محتوى النصوص القانونية ذات العلاقة لاستخلاص المبادئ التنظيمية الحاكمة وتحديد مواطن الغموض أو القصور التشريعي.

سادسًا: الربط والتحليل الاستقرائي، لدمج نتائج الخطوات السابقة في منظومة تحليلية منهجية تعتمد على الاستقرار القانوني، للوصول إلى نتائج منضبطة تدعم بناء توصيات عملية.

سابعًا: صياغة تصور تنظيمي مقترح، يُقدم تصورًا قانونيًا متكاملًا لمعالجة أوجه القصور، إما عبر تطوير الأنظمة القائمة أو اقتراح تنظيم جديد، بما يتماشى مع التحول الرقمي ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

مقترح هيكلية لفصول ومباحث الرسالة:

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والإجرائي للدراسة

- المطلب الأول: التمهيد العام للدراسة
- المطلب الثاني: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
- المطلب الثالث: فرضيات الدراسة وأهدافها
- المطلب الرابع: أهمية الدراسة
- المطلب الخامس: منهجية الدراسة وحدودها ومصطلحاتها الإجرائية

الفصل الأول: الإطار النظامي السعودي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

المبحث الأول: التنظيم النظامي لمهنة المحاماة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

- المطلب الأول: نظام المحاماة واللائحة التنفيذية
- المطلب الثاني: دور الأنظمة المكملة (حماية البيانات، الإثبات، الإجراءات)
- المبحث الثاني: تحليل الفجوات في التنظيم الحالي
- المطلب الأول: قصور النصوص التنظيمية
- المطلب الثاني: آثار غياب التنظيم على الممارسة

الفصل الثاني: التكيف القانوني والفقهي والمسؤولية النظامية

المبحث الأول: التكيف النظامي والفقهي للمخرجات الذكية

- المطلب الأول: حجية العقود والتقارير القانونية المنتجة آليًا
- المطلب الثاني: مشروعية استخدامها أمام الجهات القضائية مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية
- المبحث الثاني: المسؤولية القانونية والمهنية
- المطلب الأول: المسؤولية المدنية والمهنية

- المطلب الثاني: مسؤولية المطور، المستخدم، ومقدم التقنية مع مقارنة مختصرة بالتجربة الأوروبية

الفصل الثالث: واقع وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة
المبحث الأول: التطبيقات المهنية المعاصرة في السعودية

- المطلب الأول: أدوات الذكاء الاصطناعي المتداولة في السوق القانوني السعودي
- المطلب الثاني: مدى توافقها مع البيئة النظامية
- المبحث الثاني: أنماط الاستخدام الفردي للتقنيات القانونية
- المطلب الأول: طبيعة الاستخدامات الفردية ومخاطرها في السياق السعودي
- المطلب الثاني: التكيف النظامي لهذه الممارسات مع إشارة إلى التجربة الإماراتية

الفصل الرابع: التجارب الدولية والعربية المقارنة
المبحث الأول: التجارب الدولية

- المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي (AI Act)
- المطلب الثاني: الولايات المتحدة وتنظيم المهنة
- المبحث الثاني: التجارب العربية والخليجية
- المطلب الأول: الإمارات، البحرين، مصر
- المطلب الثاني: عناصر قابلة للتكيف في السعودية

الفصل الخامس: التصور التنظيمي المقترح
تمهيد: يربط الفجوات التي تم تحديدها في الفصول الأولى والثانية والثالثة
بملاح التصور المقترح، موضحاً أن هذا التصور جاء لمعالجة تلك الفجوات
بما يتوافق مع البيئة النظامية السعودية.

- المبحث الأول: ملاح التشريع المقترح
- المطلب الأول: شروط الترخيص ومعايير تشغيل أدوات الذكاء الاصطناعي في القطاع القانوني
- المطلب الثاني: الضمانات القانونية لحماية البيانات والمسؤولية
- المبحث الثاني: التكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠
- المطلب الأول: دعم التحول العدلي الرقمي
- المطلب الثاني: فرص وإمكانات تطوير الإطار التشريعي الحالي

الخاتمة

- النتائج
- التوصيات
- الإسهامات العلمية

المراجع:

أولاً: الأنظمة واللوائح الرسمية

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٢هـ) نظام المحاماة.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨هـ) نظام القضاء.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨هـ) نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٣٥هـ) نظام الإجراءات الجزائية.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ) نظام الإثبات.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ) نظام حماية البيانات الشخصية.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٥هـ) نظام المعاملات المدنية.

ثانياً: اللوائح التنفيذية

- وزارة العدل. (١٤٤١هـ) اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة.

ثالثاً: الوثائق والتقارير الرسمية

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدایا). (2023). وثيقة مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدایا). (2023). إطار تبني الذكاء الاصطناعي.
- المركز السعودي للأبحاث القضائية. (2022). استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدایا). (2023). الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة.

رابعاً: الكتب والدراسات القانونية

- العيسى، إ. (2023). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي.
- إسماعيل، م. ش. (2023). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية.
- سلسلة المعرفة القانونية. (2022). الذكاء الاصطناعي والقانون.

خامساً: الأبحاث المحكمة

- المالكي، خ. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*.
- مجلة العدالة. (٢٠٢٢). المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي. *مجلة العدالة*.
- مجلة الشريعة والقانون. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي. *مجلة الشريعة والقانون*.
- مجلة علمية. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي والآثار القانونية المترتبة عن استخدامه. *مجلة علمية*.
- الحربي، أ. (٢٠١٩). مدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. *مجلة علمية*.
- خليل، م. س. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. *مجلة علمية*.
- حمادي، ع. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. *مجلة علمية*.
- رجب، ي. م. ع. (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. *جامعة القاهرة*.
- العلي، ع. ع. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الذكية. *جامعة مصرية*.
- مرسي، م. إ. (٢٠٢٣). مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود. *Journal of Legal Research*.
- الأسيوطي، م. (٢٠٢٠). حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي. *مجلة الباحث العربي*.

سادساً: رسائل الماجستير والدكتوراه

- الربيع، م. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي (رسالة ماجستير). *جامعة سعودية*.
- بلال، ف. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة (رسالة ماجستير).
- الغنامي، ن. ب. ن. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية (رسالة دكتوراه). *الجامعة السعودية الإلكترونية*.
- قاسم، م. م. غ. (٢٠٢٤). دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية: دراسة مقارنة. *المجلة المصرية للدراسات القانونية*.